مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التغير المناخي والتنقل: أجندة للولايات المتحدة

د. سوزان مارتن

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّةٍ لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

التغير المناخي والتنقل: أجندة للولايات المتحدة

د. سوزان مارتن *

الموجز التنفيذي

- في آب 2021، ستصدر إدارة بايدن تقريراً متعدد الوكالات عن تغير المناخ والتنقل البشري، على وفق لأمر تنفيذي أصدره الرئيس في شباط. ومن بين القضايا التي يتعين التعامل معها التأثيرات الأمنية الدولية المترتبة على الحركة المرتبطة بالمناخ؛ والخيارات والآليات اللازمة لحماية الأفراد المشردين بسبب تغير المناخ وإعادة توطينهم إذا لزم الأمر؛ واقتراحات لاستخدام المساعدة الخارجية الأمريكية؛ للحد من الآثار السلبية لتغير المناخ، وفرص العمل بالتعاون مع الآخرين للاستجابة لهذه التنقلات. وهذا النظام يشكل خطوة مرحب بها نحو تحسين الاستجابة لأحد العواقب الإنسانية الرئيسية المترتبة على تغير المناخ.

- بعد مناقشة أشكال التنقل البشري التي يمكن أن تتأثر بتغير المناخ، يبحث هذا التحليل المجالات الأربعة التي يتعين تناولها في تقرير الإدارة:

- الاستجابة للآثار الدولية والأمنية البشرية لتنقلات الناس المتصلة بتغير المناخ: ويبدو أنه لا يوجد دليل يذكر على أن هذه التحركات تشكل الآن أو ستكون خطراً ملازماً للأمن الدولي. وبدلاً من ذلك، يبدو أن بعض أشكال التنقل يمكن أن تحد من التهديدات الأمنية الدولية بتمكين السكان المتأثرين بالمناخ من التكيف مع الظروف المتغيرة. غير أن هناك حالات يمكن أن يؤدي فيها التشريد الجماعي وسوء تصميم خطط إعادة التوطين إلى زيادة انعدام الأمن البشري.

- تبني سياسات الهجرة الجديدة في الولايات المتحدة لأولئك الذين يتعرضون لأكبر قدر من المخاطر بسبب تغير المناخ: وهذا من شأنه أن يتضمن الإصلاحات التي من شأنها أن تسمح للمهاجرين الذين يواجهون أوضاعاً بيئية رهيبة في بلدانهم الأصلية بالدخول إلى الولايات المتحدة، وربما تمكين أولئك الذين يعيشون بالفعل في الولايات المتحدة من البقاء في البلاد، بصورة مؤقتة أو دائمة.

* مديرة معهد جورج تاون لدراسة الهجرة الدولية، ورئيسة الفريق المعني بالتغير البيئي والهجرة من أجل الشراكة المعرفية في مجال الهجرة والتنمية (DAMONK) في البنك الدولي.

- ضمان استخدام المساعدات الخارجية الأميركية لمساعدة الناس على البقاء في منازلهم عند الإمكان والانتقال بأمان، عند الضرورة، وإيجاد حلول دائمة تسمح لهم بالازدهار على الرغم من تغير المناخ: وسيشمل ذلك برامج الحد من أخطار الكوارث وبرامج الهجرة وإعادة التوطين التي تمكن الناس من اختيار متى وأين سينتقلون أو يهاجرون. وينبغي أن ينطبق نفس هذا التركيز على البرامج المحلية التي تساعد المقيمين في الولايات المتحدة.

- بناء الآليات اللازمة لضمان التعاون الدولي الفعال لمعالجة هذه القضايا الحاسمة: فمن الممكن أن تكون الولايات المتحدة قدوة يحتذى بها من خلال تبني سياسات محلية تحترم حقوق أولئك الذين يهاجرون، ومن الممكن أن تدعم واشنطن برامج التكيف والتنمية المستدامة، وتعتنق القيادة في المنابر العالمية التي تعمل في مجال تغير المناخ والهجرة القائمة على تغيير المناخ.

- تتضمن توصيات السياسة العامة الواردة في هذا التقرير تعزيز قاعدة الأدلة اللازمة لتقييم الهجرة بسبب تغير المناخ فيما يتصل بالأمن البشري؛ وإدخال فئة جديدة لقبول المهاجرين في الولايات المتحدة لأغراض إنسانية؛ إعادة المشاركة مع المنظمات والعمليات الدولية التي تركز على التهجير الناجم عن تغير المناخ، وإصلاح حالة الحماية المؤقتة (TPS) للتأكد من أن المعنيين يمكنهم العودة إلى ديارهم إذا أمكن أو التكيف مع الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة إذا لم تتحسن الظروف البيئية في بلدانهم الأصلية في غضون فترة معينة.

المقدمة

يرى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن الظواهر الجوية المتطرفة هي ستكون السبب بالهجرة المناخية، ولكن على المدى البعيد ستنتج هجرة كبيرة عن تغييرات بطيئة مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، وتأكل السواحل، وارتفاع درجات الحرارة، وشح المياه، وفقدان الإنتاجية الزراعية. ومن المرجح أن تشعر البلدان النامية بأكبر آثار تغير المناخ، لكونها أقل قدرة على الاستجابة. وتوقع البنك الدولي أنه بحلول عام 2030، سيضطر أكثر من 140 ألف شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الوسطى وجنوب آسيا إلى التنقل داخل بلدانهم أكثر مما كان متوقعاً بسبب بطء عمليات تغير المناخ. وهذا لا يأخذ في الحسبان أولئك الذين سينزحون بسبب الأخطار الطبيعية الحادة المرتبطة بتغير المناخ أو الذين يتنقلون عبر الحدود الدولية.

وأقر الأمر التنفيذي للرئيس جو بايدن، فمن المصلحة الوطنية للولايات المتحدة أن تعالج

مسألة الهجرة بسبب التغير المناخي على نحو موضوعي وبنّاء. والولايات المتحدة نفسها ليست بمنأى عن الهجرة المتصلة بالمناخ، ويتضح من التشرد الواسع النطاق الذي طال أمده في كثير من الأحيان للأشخاص خلال وبعد الأخطار الحادة داخل أراضيها. وفي السنوات القليلة الماضية فقط، حدث هذا التشريد بعد أعاصير مدمرة للغاية في تكساس وبورتوريكو، وأعاصير في الغرب الأوسط، وحرائق ضخمة في كاليفورنيا وأوريغون. وهناك أيضاً آثار أمنية وطنية، ولاسيما عندما تتضافر العوامل البيئية مع العنف وانعدام الأمن السياسي التي ينتج عنها هجرة الكثير من الناس؛ مما يؤدي بدوره إلى تفاقم التوترات. وقد طُلب من الجيش الأمريكي الرد في أماكن مثل الصومال وسوريا، وكذلك على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة عندما تنشأ مثل هذه الحالات.

أشكال التنقل البشري في سياق المناخ

وفي عام 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ إطار كانكون للتكيف، الذي دعا جميع البلدان إلى اتخاذ ''تدابير لتعزيز التفاهم والتنسيق والتعاون فيما يتعلق بالتشرد الناجم عن تغير المناخ والهجرة وإعادة التوطين المخطط لها، عند الاقتضاء، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية''. ويعكس القرار إدراكاً متزايداً بأن التغير البيئي، وتغير المناخ على وجه الخصوص، يؤثر بالفعل تأثيراً عميقاً على انتقال الناس، ومن المرجح أن يكون له المزيد من الآثار في السنوات المقبلة.

وعند التمييز بين التشرد والهجرة وإعادة التوطين المخطط لها، حدد الإطار ثلاث استجابات مختلفة بشكل ملحوظ للعمليات والأحداث البيئية:

ويؤدي **التشرد** بصفة عامة إلى رد فعل وقد يكون كارثياً بالنسبة للسكان المتضررين. وقد تسبقه عمليات إجلاء جماعية بعد الأعاصير والزلازل والفيضانات وغيرها من الأخطار الطبيعية. وعندما لا يتمكن الناس من العودة إلى ديارهم، يمكن أن يطول أمد التشرد.

وعلى النقيض من ذلك، فإن **الهجرة** غالباً ما تكون استباقية لتفاقم الأوضاع. وعادة ما يتخذ قرار الهجرة الأفراد والأسر. وعندما تستخدم الهجرة كاستراتيجية لإدارة المخاطر، فإنها تتيح للناس إيجاد مصادر بديلة لكسب الرزق. ويمكن للمهاجرين إرسال تحويلات مالية إلى أفراد أسرهم المتبقين في المجتمع المحلي. وفي مثل هذه الحالات، من المرجح أن تكون الهجرة؛ بسبب الدوافع البيئية شبيهة بأشكال أخرى من هجرة العمالة وأن تعامل على هذا النحو. ومن المحتمل أن تكون هذه

التنقلات مفيدة إذا تمكن الناس من التحرك في عملية آمنة ومنظمة. غير أنه إذا انطوت المسارات على هجرة غير نظامية، فإن المخاطر قد تفوق فوائد التنقلات.

وتعرف عملية **إعادة التوطين المخطط لها** بأنها "عملية مخططة يتحرك فيها أشخاص أو مجموعات أو يساعدون على الابتعاد عن منازلهم أو أماكن إقامتهم المؤقتة، واستقرارهم في موقع جديد، وتتوفر لهم الظروف اللازمة لإعادة بناء حياتهم". وتنفذ عموما تحت سلطة الدولة، وكملاذ أخير عندما يكون الناس محاصرين في مكان لم يعد بوسعهم العيش والعمل في مجتمعاتهم الأصلية. وفي بعض الحالات، تبدأ الحكومة عملية إعادة التوطين؛ وفي بلدان أخرى، تطلب المجتمعات المحلية المساعدة في إعادة توطينهم إلى أماكن أخرى. ويجوز لهم الانتقال معا إلى وجهة جديدة أو الحصول على التمويل وغيره من أشكال المساعدة للانتقال إلى مواقع جديدة بمفردهم.

ويعتقد أغلب الخبراء أن التنقل في سياق تغير المناخ سوف يكون داخلياً في المقام الأول (باستثناء الدول الجزرية الصغيرة المنخفضة التي تفتقر إلى ارتفاعات) أو الانتقال إلى البلدان المجاورة. وقد يشكل هذا التنقل تحدياً خاصاً للمجتمعات المحلية والبلدان المستقبلة التي لديها موارد قليلة أو هياكل قانونية أو قدرة مؤسسية على تلبية احتياجات المهاجرين والسكان المضيفين. وقد يعني القرب الجغرافي أيضاً أن مناطق المقصد تواجه بعض التحديات البيئية نفسها التي تواجهها مناطق المنشأ (مثل الجفاف، والتصحر، والأخطار الطبيعية الحادة) وقد لا توفر سوى القليل من الراحة أو حتى تفاقم الظروف في البلدان المقصودة. وبعض تنقلات لمسافات بعيدة لا مفر منها أيضاً، نظراً لنطاق الهجرة اليوم؛ ومما لا شك فيه أن بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا، فضلا عن القوى الاقتصادية الإقليمية داخل البلدان النامية، ستشهد زيادة في الهجرة ناجمة جزئياً من دوافع بيئية، تتضخم بفعل تغير المناخ.

تغير المناخ والهجرة والأمن

ويحدد الأمر التنفيذي الصادر عن رئاسة بايدن أن التقرير المتعدد الوكالات يقيم الآثار الأمنية للتنقلات الناجمة عن تغير المناخ. وكثيراً ما يُنظر إلى تغير المناخ على أنه عامل مضاعف للتهديد يمكن أن يثير الصراعات على الموارد الشحيحة. فعلى سبيل المثال، خلص مساعد الأمين العام لأوروبا وآسيا الوسطى والأمريكيان ميروسلاف جينتشا، في إحاطته الإعلامية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تموز 2020، إلى أن "الفشل في النظر في الآثار المتزايدة لتغير المناخ سوف

يقوض جهودنا الرامية إلى منع نشوب الصراعات وصنع السلام والحفاظ على السلام، ويخاطر بحجز البلدان الضعيفة في حلقة مفرغة من الكوارث المناخية والصراعات". تابع الأمين العام أنطونيو جوتيريس هذه الملاحظات في شباط 2021، قائلاً: "عندما يجرف تغير المناخ الأنهار، ويقلل من المحاصيل، ويدمر البنية الأساسية الحساسة، ويشرد المجتمعات المحلية، فإنه يؤدي إلى تفاقم مخاطر عدم الاستقرار والصراع". وأشار غوتيريش إلى أن "الحركة القسرية لأعداد أكبر من الناس في مختلف أنحاء العالم من شأنها أن تزيد بوضوح من احتمالات نشوب الصراعات وانعدام الأمن إلى ما هو أبعد من معاناتهم". وقد يؤثر تغير المناخ أيضا تأثيراً سلبياً على جهود حفظ السلام. ووجد معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام أن 60% من البلدان العشرة التي تستضيف أكبر عمليات السلام المتعددة الأطراف معرضة بشدة لتغير المناخ.

ولا تؤيد البحوث تأييداً كاملاً الافتراض بوجود صلة حتمية بين تغير المناخ والصراع. وتظهر الدراسات احتمالا ضئيلا للصراع الدولي وتتوقع أن يكون معظم الصراع الداخلي على الموارد على مستوى المجتمع وليس على الصعيد الوطني. ويمكن لنظم الدعم الاجتماعي والاقتصادي الأكثر فعالية أن يحد من المخاطر على الصعيد المحلي. وقد تحتاج المجتمعات الفقيرة، ولاسيما تلك التي توجد فيها بالفعل توترات بشأن الموارد، إلى معونة خارجية.

إن الصلات الأخرى بين تغير المناخ، والتشرد، والصراع ليست مفهومة على نحو جيد من حيث حجمها، أو توقيتها، أو اتجاهها السببي (هل يشكل التشرد سبباً أو أثراً لارتباط تغير المناخ بالصراع). وتحسين قاعدة الأدلة اللازمة لتقييم التشرد المناخي باعتباره مضاعف قوة للصراع للمضي قدماً لتجنب التعميمات التي يبدو الآن أنها تحرك افتراضات السياساتية العامة. ويلزم إجراء دراسات إفرادية أكثر تحديداً، فضلاً عن أدوات أكثر دقة للتنبؤ، لتقييم المخاطر الفعلية قبل اتخاذ الإجراءات.

وإذا كانت المؤلفات المتعلقة بالآثار الأمنية الدولية المترتبة على حركة تغير المناخ، فإنها تكون أكثر وضوحاً فيما يتعلق بآثار الأمن البشري. والأمن البشري مكمل لأمن الدولة. وهو يعزز حقوق الإنسان ويعزز قدرات الناس. والأهم من ذلك، أن الأمن البشري يمكّن الناس من العمل بأنفسهم، ويساعد الحكومات على تحديد ومعالجة القضايا المتصلة ببقاء مواطنيها وسبل عيشهم وكرامتهم.

وقد وجد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أدلة قوية واتفاقاً عالياً بين الخبراء على أن تغير المناخ يشكل تهديدا مباشرا للأمن البشري. فهو مهدد عندما يؤدي تغير المناخ إلى تقويض سبل

العيش، والتسويات بين الثقافة والهوية، وأنه يشكل تحدياً لقدرة الدول على توفير الظروف اللازمة للأمن البشري، من بين أسباب أخرى. والهجرة هي السبب والنتيجة في الوقت نفسه لانخفاض الأمن البشري. وكما نوقش أعلاه، قد يجد المهاجرون أنفسهم أسوأ حالا بعد مغادرتهم ديارهم إذا لم يتمكنوا من إيجاد سبل عيش جديدة. ومن ناحية أخرى، فإن الجمود غير الطوعي في مواجهة المناخ المتغير سيقوض أيضاً الأمن البشري بين أولئك الذين يعيشون في أوضاع صعبة. ويخلص الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن توسيع فرص التنقل يمكن أن يقلل من قابلية التأثر بتغير المناخ ويعزز الأمن البشري. وينطبق هذا بصفة خاصة عندما تكون الهجرة استراتيجية تكيف إيجابية تساعد الناس على إدارة المخاطر والتحديات التي يشكلها تغير المناخ.

إصلاحات سياسة الهجرة في الولايات المتحدة: عمليات القبول والإبعاد

وليس لدى الولايات المتحدة سوى مسارات قليلة للاعتراف بالأشخاص المتضررين من العوامل البيئية المؤثرة في الهجرة. وتركز السياسات الحالية في المقام الأول على الدخول من أجل جمع شمل الأسرة والعمل. وفي كلتا الحالتين، يُقبل المهاجرون على اساس علاقاتهم السابقة مع حاملين جنسية الولايات المتحدة – المواطنين أو المقيمين الدائمين في حالة الأسرة، وأرباب العمل في حالة الرعاة من العمالة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم قبول المهاجرين من خلال برنامج التنوع لمقدمي الطلبات من بلدان لديها عدد قليل نسبياً من الأشخاص المقبولين سابقاً في الولايات المتحدة؛ يتم تخصيص هذه من خلال نظام اليانصيب. وفي حين أن بعض الأشخاص المتضررين من تغير المناخ قد يتأهلون للحصول على هذه الفئات الثلاث من التأشيرات، فإن غالبية الذين يلتمسون الدخول بوصفهم مهاجرين مناخيين أو مشردين لن يتلاءموا مع مؤهلات هذه البرامج.

والطريق الأرجح للدخول هو طريق التأشيرات الإنسانية. وفي إطار هذه الفئة، يتمثل البرنامج الأكثر رسمية في إعادة توطين اللاجئين –الأشخاص الذين لديهم خوف قائم على أسس الاضطهاد بسبب عرقهم، أو دينهم، أو جنسيتهم، أو انتمائهم إلى جماعة معينة، أو آرائهم السياسية. وقد يستوفي بعض المهاجرين والمشردين في مجال المناخ تعريف اللاجئ– على سبيل المثال، إذا حرمتهم حكومتهم من المساعدة أو الحماية بسبب أحد الأسباب المحمية المذكورة آنفاً. وعندما يرتفع هذا الرفض إلى مستوى الاضطهاد (أي أنه يشكل تهديداً خطيراً لحياتهم)، فقد يكون الأشخاص المتضررون من تغير المناخ وغيره من التغيرات البيئية مؤهلين للحصول على مركز اللاجئ. بيد أن معظم المهاجرين والمشردين بسبب المناخ لن يستوفوا المعايير. والواقع أن حكوماتهم قد تحاول

مساعدتهم وحمايتهم، ولكنها لا تستطيع التغلب على الآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ على حياة مواطنيها.

ومن شأن برنامج للقبول في المجال الإنساني يسمح بدخول أشخاص مختارين تضرروا؛ بسبب ظروف تهدد حياتهم أن يساعد على سد الفجوة في السياسات. ويمكن تعريف البرنامج تعريفاً واسعاً ليشمل طائفة من الأزمات الإنسانية، أو يمكن أن يكون أكثر تحديدا لتغير المناخ. وعلى غرار برنامج إعادة توطين اللاجئين، سيحدد الرئيس، بالتشاور مع الكونغرس، سقفا سنويا للقبول، استنادا إلى تقييم للحاجة. وسيستهدف هذا القانون الأشخاص الذين يدخلون إلى الولايات المتحدة والذين يشكلون "مصدر قلق إنساني خاص"، باستخدام اللغة التي سبق تدوينها في قانون اللاجئين لعام 1980 كأساس لإعادة توطين اللاجئين.

ويمكن ضم المقبولين في إطار برنامج القبول الإنساني إلى برنامج المساعدة المحلية المستخدم بالفعل في إعادة توطين اللاجئين لتسهيل انتقالهم إلى البلد. كما هو الحال في برنامج إعادة التوطين، سوف يتمكنون من تكييف وضعهم مع الإقامة الدائمة القانونية (وضع البطاقة الخضراء) بعد 18 شهراً من قبولهم، وسوف يحق لهم التقديم بطلب للحصول على الجنسية بعد خمس سنوات من قبولهم. لن يلبي برنامج القبول الإنساني احتياجات الغالبية العظمى من المتضررين من تغير المناخ. ومع ذلك، فإن شمولهم في برنامج القبول الإنساني سيجعل الولايات المتحدة كقدوة للبلدان الأخرى لتوسيع فئات قبولها.

وهناك أيضاً حاجة إلى سياسات جديدة تحكم نقل الناس من البلدان التي تعاني من تأثيرات شديدة لتغير المناخ (أو غيرها من الحالات المهددة للحياة). في عام 1990، اعتمدت الولايات المتحدة تشريعاً يمنح الحكومة الفيدرالية سلطة تأجيل عمليات إزالة الناس من البلدان التي تعاني من الصراع أو عواقب الكوارث (في أحيان أخرى بناء على طلب من حكومة بلد الأصل). إن قرار منح مركز الحماية المؤقتة (TPS) هو قرار تقديري، استناداً إلى حكم وزير الخارجية ووزير الأمن الداخلي. وفي الوقت الحاضر، مركز الحماية المؤقتة (TPS) يشمل مواطني اثني عشر بلداً. ولا يتاح هذا المركز إلا للأشخاص الموجودين بالفعل في الولايات المتحدة. وقد يكونوا قد دخلوا بصورة قانونية للعمل أو الدراسة ولا يمكنهم العودة بأمان عندما تنتهي فترة اقامتهم، أو ربما دخلوا بصورة غير قانونية أو عملوا في بشكل غير قانوني كمهاجرين، حينها يمكن ترحيلهم. ويمنح مركز الحماية المؤقتة (TPS) عموماً لمدة 18 شهراً ولكن يمكن تمديدها أن قررت الحكومة أن الظروف في بلد

الأصل ما تزال تشكل خطراً على المهاجر. وأنها لا تسمح لهم بجلب أفراد أسرهم أو التكيف مع الإقامة الدائمة إلا في ظروف محددة معينة.

وقد أثبت مركز الحماية المؤقتة تسببه بمشكلة بعديد من الطرق. وهناك شفافية ضئيلة فيما يتعلق بمعايير منح مركز الحماية المؤقتة لمواطني بلد دون مواطني بلدان أخرى ذات وضع مماثل. ولا يمكن للأفراد التقدم بطلب للحصول على حالة الحماية المؤقتة إذا لم يتم تخصيص بلدانهم ضمن البرنامج. وتشير المناقشات التي أجراها صاحب الشكوى مع قضاة اللجوء في وزارة الأمن الداخلي إلى أن العديد من المحرومين من حالة اللاجئ سيكون لديهم حجج جيدة للحصول على حالة الحماية المؤقتة (على سبيل المثال، أنهم فروا من صراع أو كارثة ولكن مخاوفهم من الاضطهاد والملاحقة ليست شديدة) إلا أن بلدانهم ليست ضمن البرنامج. وثمة مسألة أخرى لمركز الحماية المؤقتة تتمثل في الأساس المنطقي لذلك، ألا وهو أن الأشخاص الذين يخشون العودة إلى الصراعات أو الكوارث يتعرضون للتشريد المؤقت. والواقع أن الصراعات طويلة الأمد، والتعافي من الكوارث الطبيعية الكبرى كثيرا يستغرق سنوات عديدة. ويحظى مواطنو بعض البلدان، مثل السلفادور وهندوراس، بحماية مؤقتة منذ عقود.

ومن شأن برنامج معدّل أن يوفر مزيداً من الشفافية فيما يتعلق بالظروف التي ستمنح في ظلها حالة الحماية المؤقتة. وينبغي أن تكون متاحة على أساس جماعي وفردي على حد سواء. والأساس الجماعي مفيد في حالات الطوارئ عندما يتعين على الحكومة أن تعمل بسرعة لضمان عدم الاستعجال في نقل الناس إلى البلدان التي قد تعاني الصراعات أو الأزمات البيئية. وتكفل الأحكام الفردية أن يتمكن مقدمو الطلبات الذين لديهم أسباب قوية للهجرة من الاستفادة من حالة الحماية المؤقتة حتى وإن لم يكن بلدهم قد سجل في البرنامج. ومن المهم أن تسعى الإصلاحات إلى إيجاد سبل لإنهاء حالة الحماية المؤقتة في أقرب وقت ممكن لضمان مصداقيتها كتدبير مؤقت وتوفير قدر أكبر من الاستقرار لمن يمنحون هذه الحالة.

وينبغي النظر في حلين: فإذا أصبحت العودة ممكنة في غضون فترة محددة (ولنقل خمس سنوات)، فيتعين على الولايات المتحدة أن تقدم المساعدات للمستفيدين من حالة الحماية المؤقتة وبلدان الاصل للسماح بالعودة الآمنة والكريمة إلى الوطن. غير أنه إذا تعذر العودة خلال الفترة المحددة، ينبغي أن يكون المستفيدون من حالة الحماية المؤقتة مؤهلين لطلب الإقامة الدائمة القانونية إذا استوفوا معايير منظمة بعناية. وتشمل هذه المعايير تقييم جدوى العودة، والأسرة في الولايات

المتحدة، والموارد المالية لإعالة أنفسهم وأفراد الأسرة، وسجل دفع الضرائب على الدخل المكتسب، والجهود المبذولة لتعلم اللغة الإنكليزية، وغير ذلك من تدابير الإدماج المماثلة. وستكون هذه الإصلاحات مفيدة اليوم وستساعد الولايات المتحدة على الاستعداد للتصدي لآثار تغير المناخ على التشرد في المستقبل.

المساعدة الخارجية الأمريكية

وتؤدي الولايات المتحدة دوراً مهماً في تمويل البرامج الإنسانية والإنمائية التي يمكن أن تساعد الناس على التكيف مع تغير المناخ. وفي هذا السياق، يتعين على الولايات المتحدة أن تفكر في توفير الموارد لنوعين من البرامج المرتبطة بالهجرة: البرامج التي تمكن الناس من البقاء في مجتمعاتهم الأصلية قدر الإمكان؛ والبرامج الاخرى التي تساعد على ضمان مسارات الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة عندما يكون البقاء غير مجدي أو معقول.

بناء قدرة المجتمعات المحلية والأسر المعيشية على التحمل هو أفضل سبيل لتحقيق الهدف الأول. وتتطلب زيادة القدرة على التكيف اتباع نهج متعدد الأوجه تفيد الأسر الضعيفة التي لا تمتلك القدرة على التكيف بمفردها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأضعف الفئات المتأثرة بتغير المناخ، مثل المسنين، والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، والأسر التي تعيلها النساء، والمعوقين. وينبغي للسياسات المتصلة بحركة المناخ أن تتبع الجهود الراسخة بالفعل لتعزيز التنمية المستدامة؛ وهذا يعني معالجة المصادر الهيكلية للفقر والممارسات البيئية غير المستدامة التي تخلق مواطن ضعف، ولاسيما بين أولئك الذين يعتمدون على الزراعة المعيشية الزراعة. ومن شأن تحسين فرص الحصول على الائتمان وحيازة الأراضي والحقوق في الأراضي أن يساعد العديد من السكان المتضررين على البقاء بأمان. وينبغي للحكومات أن تولي اهتماماً أكبر للدور المحتمل الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص ومجتمعات المهاجرين في تمويل الاستثمارات في إصلاح الأراضي في المجتمعات المحلية المتأثرة بالمناخ. ويمكن للتكنولوجيا الابتكارية أيضا أن تؤدي دوراً مهماً في مساعدة الناس على التكيف. فعلى سبيل المثال، يمكن للبذور المقاومة للجفاف والفيضانات أن تساعد مزارعي الكفاف على زراعة المحاصيل في المناطق المتأثرة بهذين المؤثرين الشائعين لتغير المناخ.

وفي ظل ظروف كثيرة، يمكن للهجرة أن تكون استراتيجية فعالة للتكيف مع الأشخاص الذين لا يستطيعون البقاء بالقرب من أوطانهم. وعندما تحدث الهجرة بطريقة آمنة ومنظمة –سواء

كانت داخلية أو عبر الحدود- يمكن أن تكون الآثار إيجابية. ويمكن للأسر المعيشية القروية تنويع دخلها وتقليل اعتمادها على الزراعة المروية بمياه الأمطار، على سبيل المثال. يمكن للولايات المتحدة أن تشجع مسارات جديدة للهجرة الآمنة والمنظمة كجزء من مساعدتها الخارجية. على سبيل المثال، من شأن برامج هجرة العمال التي تمكن الأسر الضعيفة من بناء القدرة على التكيف والتكيف مع الظروف المتغيرة أن تساعد أولئك الذين يحتاجون إلى التحرك. بيد أن هذه البرامج لن تقلل من خطر الضرر الاقتصادي الشديد إلا إذا تمكن المهاجرون من كسب ما يكفي لإعالة أنفسهم وأسرهم. وفي هذا السياق، يوصي تقرير نشره البنك الدولي بتوسيع نطاق خطط التنقل المؤقتة الصغيرة التي تنفذها الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا في منطقة المحيط الهادئ وتشجيع اعتماد برامج مماثلة في مناطق أخرى. ويمكن للولايات المتحدة أيضا أن تدعم البرامج التي تيسر التحويلات المالية إلى الأسر المهاجرة للمساعدة في ضمان القدرة على التكيف والصمود. إن زيادة فرص الوصول إلى محو الأمية المالية، والإدماج المالي، وبرامج التدريب على المهارات، وخاصة بالنسبة للأسر الفقيرة، من شأنها أن تزيد من فوائد الهجرة والتحويلات المالية.

وعلى الرغم من أن العديد من الناس سيتحركون بمفردهم، فإن آخرين سيحتاجون إلى المساعدة؛ من أجل الانتقال إلى أماكن أخرى أو سيعلقون في حالات خطيرة. بيد أن برامج إعادة التوطين المخطط لها (والمعروفة أيضاً باسم الانسحاب المنظم) قد تشكل إشكالية، حين لا توفر مواقع إعادة التوطين سوى القليل من الفرص لأولئك الذين يتم توطينهم و/أو عندما يكون السكان المضيفون معادين للقادمين الجدد. بيد أن هذه البرامج يمكن أن توفر مساكن وأسباب معيشة جديدة عند التخطيط الجيد لها. إن الأمر الأساس للنجاح هو إشراك مجتمعات الاصل والمقصد في كل القرارات، ما إذا كان يتعين على أي مجتمع أن ينتقل بالفعل؛ وإذا كان الأمر كذلك، فأين، ومتى، وكيف، ومع أي نوع من المساعدة؟ وأفضل طريقة للتشاور مع أولئك الذين سينتقلون وكذلك مع سكان مجتمعات المقصد؛ وتنفيذ برامج لضمان استفادة كل من المجتمع المضيف والمنتقل من عملية النقل. وينبغي تقاسم أفضل الممارسات في مجال حماية ومساعدة الأشخاص في سياق النقل المخطط له على نطاق واسع لمنع المشاكل التي صودفت في الماضي.

التعاون الدولي في مجال تغير المناخ والتنقل البشري

ولن تحل السياسات الانفرادية المسائل المتصلة بحركة تغير المناخ. وتعاون الولايات المتحدة مع البلدان التي ستشهد مستويات عالية من التحركات الداخلية والدولية ضروري لمنع هجرة المحن

والتشرد، مع ضمان سبل التنقل الآمنة والمنظمة. وبالمثل، تحتاج الولايات المتحدة إلى العمل مع بلدان المقصد الأخرى والممولين الآخرين للبرامج المصممة لزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛ من أجل تنسيق الإجراءات وتجنب ازدواجية الجهود والثغرات الكبيرة في الاستجابة.

ولضمان مزيد من التعاون الدولي، ينبغي للولايات المتحدة أن تشارك مشاركة بناءة في مختلف الآليات العالمية التي تنظر بالفعل في سبل حماية ومساعدة أشد المتضررين من تغير المناخ. ويمكن لقيادة الولايات المتحدة أن تساعد في ضمان اعتماد سياسات تحمي حقا حقوق الناس وتتيح لهم فرصاً للبقاء في ديارهم، إذا اختاروا ذلك، وأن تتحرك بطريقة آمنة ومنظمة إذا كانت الهجرة خيارا أفضل لهم. إن بايدن على دراية ببعض هذه العوامل، حيث أيدتها إدارة أوباما تأييداً كاملاً. وتقوم كل من المنظمة الدولية للهجرة ومفوض الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بوضع خطط للمشاركة في الهجرة الموجهة بيئيا. وفضلاً عن ذلك، أطلقت الحكومات وغيرها من الهيئات الدولية عدة مبادرات ما فتئت تفسح آفاقاً جديدة لفهم هذا الشكل من أشكال التنقل. ومن بينها منهاج التشرد في حالات الكوارث، الذي خلف خطة عمل مبادرة نانسن لحماية المهاجرين عبر الحدود؛ وفرقة العمل المعنية بالتشرد التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي أنشئت بموجب اتفاق باريس؛ ومبادرة المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات والتي شاركت الولايات المتحدة في رئاستها استجابة للصراعات والكوارث الطبيعية التي تطلبت عمليات إجلاء جماعية؛ فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي، الذي سيقدم توصيات لضمان حصول المشردين داخل بلدانهم على المساعدة المناسبة من المجتمع الدولي؛ والفريق العامل المواضيعي المعني بتغير البيئة والهجرة التابع للشراكة المعرفية بشأن الهجرة والتنمية، الذي يحدد الثغرات في البيانات والبحوث والمنهجيات الجديدة التي من شأنها تعزيز قاعدة الأدلة اللازمة لاتخاذ القرارات. وستساعد المشاركة في هذه المؤسسات والعمليات على ضمان قدرتها على الانتقال من مناقشة أفضل الممارسات والسياسات لمساعدة البلدان على اعتمادها وتنفيذها.

وعلى الرغم من أن إعادة هذه العمليات مفيدة، فإنها غير كافية. وفي الوقت الحاضر، هناك عدد كبير جداً من العمليات المتداخلة لدرجة أن هناك خطراً كبير جداً، يتمثل في عدم تنفيذ تدابير فعالة لمعالجة مسألة التنقل المدفوع بيئيا فيما بين هذه المصالح المتعاونة أحيانا ولكن المتنافسة أيضا. والمطلوب هو إنشاء منبر مشترك بين أصحاب المصلحة المتعددين/الوكالات لتحديد السياسات الفعالة وأفضل الممارسات عبر قطاعات المناخ والهجرة والأمن والتنمية وغيرها من القطاعات

المهتمة بهذه القضايا. ويقترب منهاج العمل المتعلق بالتشرد في حالات الكوارث في الوقت الحاضر من تحقيق هذا الغرض، ولكنه، ويعني اسمه، يركز على شكل واحد من أشكال التنقل ويشير إلى الأشكال الأخرى إلى حد كبير بوصفها طرقا لتفادي التشرد أو إيجاد حلول للتشرد.

ويمكن للولايات المتحدة أن تعمل مع الشركاء لتوسيع نطاق منهاج العمل المتعلق بالتشرد في حالات الكوارث أو طرحه في هيكل جديد أوسع يركز على جميع أشكال التنقل البشري في جميع المراحل، من الوقائية إلى الحلول. ومن شأن تمويل هذا المسعى أن ينفق بشكل جيد إذا كان البرنامج قادراً على تحسين عملية صنع السياسات وكان لديه من الأموال ما يتيح له أن يشرع في إيجاد سبل مبتكرة لتحقيق الهدفين المتمثلين في مساعدة الناس على التكيف عند الإمكان والتحرك بطريقة آمنة ومنظمة عند الضرورة.

توصيات

تقود الولايات المتحدة أفضل مثال، أي عندما تكون سياساتها وممارساتها متسقة مع أعلى المعايير وتكون مستعدة لمعالجة القضايا العالمية الصعبة بالشراكة مع بلدان أخرى. ويمثل الأمر التنفيذي الصادر عن إدارة بايدن فرصة نادرة لوضع سياسات محلية ودولية يمكن أن تساعد الملايين من الناس على التكيف مع تغير المناخ وغيره من الاضطرابات البيئية في الداخل أو الانتقال بأمان وعبر مسارات قانونية إلى مواقع أخرى إذا لزم الأمر.

وسوف يعالج التقرير المتعدد الوكالات المنبثق عن نظام بايدن بعض أصعب التحديات المقبلة: الاستجابة للتأثيرات الدولية والأمنية المترتبة على تغير المناخ وما يتصل به من تنقلات الناس؛ واعتماد سياسات جديدة في مجال الهجرة في الولايات المتحدة لقبول أولئك المعرضين لأكبر قدر من المخاطر من مناخ متغير ولحمايتهم من التشرد؛ وضمان استخدام المساعدة الخارجية المقدمة من الولايات المتحدة لمساعدة الناس على البقاء في مواقعهم عند الإمكان، والتحرك بأمان عند الضرورة، وإيجاد حلول دائمة تسمح لهم بالازدهار رغم تغير المناخ؛ وبناء الآليات اللازمة لضمان التعاون الدولي الفعال لمعالجة هذه المسائل الحاسمة. وللتلخيص، قد تكون الاستجابات السياسية والبرامجية التالية قالبه للموازين في الاستجابة للتنقل الناجم عن المناخ إذا ما قامت الولايات المتحدة بتبني هذه الاستجابات أو تعزيزها:

- تعزيز قاعدة الأدلة اللازمة لتقييم تغير المناخ وارتباطه بالتنقل باعتباره مضاعف قوة للصراع.

- التركيز الاهتمام بشدة على التأثيرات الأمنية البشرية المترتبة على تغير المناخ والتنقل.
- إدخال فئة جديدة من حالات القبول الإنساني في الولايات المتحدة من شأنها أن توسع فرص إعادة توطين الأشخاص المتضررين من تغير المناخ والذين يشكلون مصدر قلق إنساني خاص للولايات المتحدة.
- إصلاح مركز الحماية المؤقتة لضمان تمكين المستفيدين من العودة إلى ديارهم إن أمكن أو التكيف مع الإقامة الدائمة إذا لم تتحسن الظروف في بلدانهم الأصلية في غضون فترة زمنية محددة.
- إن تركيز المساعدات الأجنبية على استراتيجية ذات شقين: المساعدات المقدمة إلى البلدان المعرضة لخطر كبير بسبب تغير المناخ لمساعدة المقيمين فيها على التكيف، إن أمكن؛ ومساعدة البلدان على تمكين المقيمين فيها من الانتقال بطريقة آمنة ومنظمة، إذا كان ذلك هو خيارهم الأفضل للتكيف مع تغير المناخ.
- إعادة التعامل مع المنظمات والعمليات الدولية التي تركز حالياً على التنقل الناجم عن تغير المناخ كمجال للدراسة، وتطوير السياسات، وتنفيذ البرامج.
- والعمل من أجل تشكيل منبر عالمي متعدد الوكالات وأصحاب المصلحة مع آلية تمويل قوية يمكن أن تساعد البلدان في الإعداد لجميع أشكال التنقل المتصلة بتغير المناخ والاستجابة لها، بما في ذلك الهجرة الاستباقية، والتشريد، وإعادة التوطين المخطط لها.

المصدر:

https//:newlinesinstitute.org/united-states/climate-change-and-mobility-an-agenda-for-the-united-states/